

ظماً العراق

الورشة الاولى: شحة وادارة المياه في العراق
الاسباب - التحديات - الحلول

ملتقى بحر العلوم للحوار
بالتعاون مع معهد العلمين للدراسات العليا
وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون الانمائي
UNDP

الموسم الخامس 2022-2023
4-5/11/2022 | بغداد – فندق بابل



قائمة المحتويات

- 3..... المقدمة
- 5..... أهداف الورشة
- 7..... أسباب شحة المياه
- 8..... حجم التحديات
- 9..... رؤية الأمم المتحدة
- 10..... مخرجات الورشة الأولى -الحلول والمعالجات المقترحة
- 18..... أبرز توصيات الورشة الأولى



المقدمة

بحضور فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، انطلقت وعلى قاعة فندق بابل ببغداد، الجمعة 4 تشرين الثاني 2022، فعاليات مشروع " ظماً العراق " والتي يقمها ملتقى بحر العلوم للحوار ومعهد العلمين للدراسات العليا في ورشته الأولى ، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، وقد حضرها معالي السادة وزراء الصحة، البيئة، الموارد المائية والزراعة، والسادة النواب رئيس وأعضاء لجنة المياه والزراعة والاهوار، رئيس لجنة العلاقات الخارجية ورئيس لجنة الصحة في مجلس النواب، والأمانة العامة لمجلس الوزراء والسادة وكلاء وزارات الصحة والبيئة والزراعة والموارد المائية والخارجية والتعليم العالي والبحث العلمي ومستشارية الامن القومي، إضافةً إلى كبار مستشاري الحكومة العراقية وأساتذة الجامعات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI)، وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي UNDP والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وأكد رئيس الجمهورية في كلمته بالمؤتمر، على ضرورة إيلاء موضوع شحة المياه في البلد أهمية قصوى، وتنبية الراي العام الى خطورته، وأهمية المضيّ قدماً نحو إيجاد الحلول المناسبة والواقعية لهذه المشكلة. هذا وشكر رئيس الجمهورية العاملين في الملتقى والمعهد، على مساعيهم المتميزة في تنبيه الراي العام الى خطورة شحة المياه التي يعاني منها العراق بشكل يبعث على قلق حقيقي في كل العراق، فضلاً عن تقديمهم المقترحات العلمية التي تعمل على إيجاد الحلول المناسبة والواقعية لمشكلة النقص في المياه.

وأشار السيد وزير الموارد المائية الخبير عون ذياب الى التحديات التي تواجه العراق في قطاع المياه ومن ابرزها ضمان الحصّة المائية وإدارة الموارد المائية داخليا وتلوث النهرين والتغيرات المناخية، وركز على رؤية الوزارة في معالجة الازمة عبر التركيز على عدالة توزيع المياه وإصلاح البنى التحتية، مؤكدا استعداد الوزارة للتعاون مع كافة الجهات لتحقيق الأهداف المشروعة.

وتناول السيد وزير الصحة ووزير البيئة بالوكالة الدكتور صالح الحسناوي الى تحديات البيئة الأساسية من المياه والهواء والتربة ومن أهمها تلوث المياه وتراجع نوعيتها، وأكد الحسناوي ان تحدي الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية والتصحر والعواصف الغبارية وتلوث مصادر المياه وضعف ثقافة الترشيد إضافة الى التجاوزات مع الزيادة المضطردة للنمو السكاني من اهم التحديات التي تواجه البيئة العراقية.

وتوقف السيد وزير الزراعة عباس العلياوي على توجهات الوزارة في توفير الامن الغذائي ومعالجة الجفاف ونقص المياه من خلال اعتماد التقنيات الحديثة ودعم الفلاح في توفير البذور والاسمدة والتجهيزات بأسعار مدعومة، وشدد على ضرورة دعم المنظمات الدولية ودول الجوار في التعاون مع العراق للخروج من محنته.



اما الأستاذ غلام إسحاق زي نائب الممثلة الخاصة لبعثة الأمم المتحدة فقد أشار في كلمته الى صعوبات العراق التي واجهها طوال الأربعين سنة الماضية من جراء انخفاض تدفقات المياه وتوقع انخفاضها بمعدل 60% مقارنة بعام 2015، وكذلك تشمل الضغوط على موارد البلد المائية جراء بناء دول الجوار للسدود مضافاً الى الاستخدام المكثف للمياه في الزراعة في العراق والاستخدام المنزلي غير المستدام للمياه وتأثير الصراعات والحروب العنيفة على البنى التحتية الأساسية للمياه وتبعات تغير المناخ.

وركزت السيدة زينه احمد علي الممثلة المقيمة لوكالة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي في العراق على محنة الاهوار، مبينة تدهور 80% من مساحتها ونفوق الالاف من الجواميس سيما في فصل الصيف السابق وتلك تمثل كارثة حقيقة تهدد حضارة خمسة الاف سنة كانت مبنية على توافر المياه والتنوع البيولوجي كما تنذر باستعداد الالف السكان للنزوح الداخلي والهجرة للبحث عن اماكن أفضل للعيش، هذا وينفذ برنامج الأمم المتحدة رزمة من المشاريع لدعم الحكومة والمجتمعات المحلية لمعالجة تداعيات شحة المياه.

وأشاد ممثل المنتدى والمعهد الاستاذ محمد حسن محمد علي بتعاون الجميع وتظافر الجهود الحكومية والبرلمانية والجامعات ومراكز البحوث وتعاون دول الجوار ودعم المنظمات الدولية لإنقاذ العراق من محنته، وذكر ان ولادة مشروع ظماً العراق جاءت كحاجة عراقية انطلقت من معاناة العراقيين، وتعكس منهجية البرامج التي يتبناها المنتدى تتصف بالعلمية للتعرف على الأسباب والتحديات والحلول المقترحة عبر تعشيق المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية، فهناك زخم تشارك به كافة الأطراف لإيجاد حلول لمشكلة تهدد وجود البلد وكيانه. وذكر بان الكل يعلم ان المشكلة معقدة غير ان تظافر الجهود واستثمار الزخم والتفاعل سيؤسس لانطلاقة نحو وضع الأسس الصحيحة لمعالجة ازمة المياه.

هذا و تم خلال الورشة الأولى التي حملت عنوان "شحة وإدارة المياه في العراق"، مناقشة الأزمة وإدارة الموارد المائية مع التركيز على الحالة الطارئة في الأهوار. وقد عرض الخبراء جملة من التحليلات العلمية للأزمة وأسبابها المرتبطة بالتغير المناخي وتم التطرق الى الأسباب المؤدية الى سوء الإدارة وكذلك بيان الرؤى اللازمة للحلول على مدى يومي 4-5 تشرين الثاني 2022. وتضمن جدول الاعمال جلسة الافتتاح وعقد أربع جلسات تخصصية، بحضور مسؤولين ووكلاء وزارات وخبراء ومختصين وناشطين، تناولوا أسباب شحة المياه وتأثيراتها على الزراعة والاقتصاد، وتأثيرها على الانسان والحياة في مناطق الاهوار ومشكلة تلوث الأنهر واللسان الملحي في شط العرب، والحلول والاجراءات الحكومية لمواجهة ازمة الجفاف، وضرورة تقديم الدعم المطلوب من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتخفيف اثار الجفاف على العراق.



أهداف الورشة الأولى

أولاً: تسليط الضوء على مشكلة شحة المياه

والاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي الاسباب الرئيسة لشحة المياه؟
- ما هو حجم الضرر الاقتصادي على العراق مقرونا بالمدة الزمنية؟
- ما هي أكثر المناطق الجغرافية تأثراً بشحة المياه؟
- هل ان تأثير شحة المياه طويل الامد؟
- ما هو حجم الضرر على الزراعة وتدهور الاراضي في العراق؟

ثانياً: تسليط الضوء على بعض الامثلة من التأثيرات الواضحة لشحة المياه ومنها:

- الجفاف في احوار جنوب العراق
- التلوث في نهري دجلة والفرات
- تأثير اللسان الملحي البحري على شط العرب في البصرة

ثالثاً: تسليط الضوء على الحلول والاجراءات الحكومية والسياسات والاستراتيجيات الداخلية المتعلقة بالمياه

والاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي السياسات والاستراتيجيات الحكومية الداخلية؟
- هل هناك حاجة الى تحديث الاستراتيجيات والسياسات في ظل ازمة شحة المياه؟
- ما هي التشريعات القانونية لإدارة المياه الداخلية في العراق؟
- ما هي اهمية تشريع قانون لتأسيس مجلس اعلى للمياه؟
- ما هي الاجراءات التنظيمية للحصص المائية بين اقليم كردستان وبغداد؟
- ما هي الاجراءات التنظيمية للحصص المائية بين محافظات وسط وجنوب العراق (سيما بين ميسان والناصرية، والبصرة والناصرية، وميسان والبصرة)



- رابعاً: ما نبي الحلول والمشاريع والاستجابة العملية للحكومة العراقية من اجل مواجهة الجفاف وشحة المياه؟
- هل هناك حاجة لمزيد من بناء السدود في العراق؟
 - هل هناك خطة انذار مبكر لمواجهة الجفاف في العراق سيما في فصل الصيف؟ وهل تم اعتمادها كمشكلة امن قومي؟
- خامساً: تسليط الضوء على الدعم الدولي للمشاريع العملية على الارض والتي تعد جزء من الحلول العملية التي تساعد في تقليل الآثار السلبية لشحة المياه ومنع هجرة السكان المحليين.
- والاجابة على الاستئلة التالية:
- ما هي المنظمات والسفارات الدولية العاملة على مشكلة شحة المياه في العراق؟
 - هل تم اعتماد مشكلة شحة المياه كألوية لعمل المنظمات الدولية؟
 - ما هو عدد ونوعية المشاريع المنفذة والمخطط لها على الارض لتقليل الآثار السلبية لشحة المياه وما هي الميزانيات المخصصة لهذا الموضوع؟



أسباب شحة المياه

اجمع المشاركون وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية والسادة وزراء الموارد المائية والزراعة والصحة والبيئة والخبراء وكذلك ممثلو الأمم المتحدة ان اسباب شحة المياه في العراق ترتبط بعدة اسباب تم تشخيصها بالتفصيل في ورشة العمل وهي كالآتي:

- مشاريع السدود والارواء الضخمة والخطط التشغيلية للموارد المائية والسدود في دول المنبع سيما تركيا وإيران
- التجاوزات على توزيع المياه وصولاً الى جنوب العراق.
- ضعف او سوء ادارة الموارد المائية داخل العراق
- تدني كفاءة الري (30-35%) بسبب أساليب الري القديمة
- تلوث نهري دجلة والفرات واللسان الملحي في شط العرب وأسفل النهرين
- تأثير تغير المناخ على العراق والمنطقة



حجم التحديات

- وناقش المشاركون في الورشة التحديات التي تواجه العراق بسبب شحة المياه وهي كالتالي:
- ضعف السياقات التفاوضية الراهنة على إدارة المياه المشتركة مع دول المنبع سيما تركيا وإيران لم تكن تحقق الوصول الى اتفاقية تضمن حصة مائية منصفة ومعقولة للعراق.
 - ضعف تنفيذ غياب الاليات القانونية والإدارية لتوزيع المياه بشكلٍ عادل على كافة المستفيدين والمستهلكين في العراق وبشكلٍ خاص إيصالها إلى مناطق أقصى الجنوب وخاصة أهوار جنوب العراق ومنطقة شط العرب.
 - وجود التجاوزات غير القانونية على الأنهر لأغراض الزراعة غير المرخص بها ومزارع تربية الأسماك والتي تعرقل وصول المياه الى مستحقيها الآخرين.
 - أكثر المناطق تأثراً بشحة المياه هي مناطق الاهوار في جنوب العراق وخاصة في فصل الصيف، ولا بد من وضع خطط طوارئ عاجلة لإبقائها من الجفاف.
 - تقادم البنى التحتية لشبكات الري والحاجة للتحويل الى طرق الري الحديثة ومنها طريقة الري المعلق، مع تحسين كفاءة إدارة المياه، والاستعداد للتكيف مع شحة المياه.
 - ضعف او غياب التنسيق مع إقليم كردستان بخصوص تشييد وتشغيل السدود.
 - تلوث مياه الأنهر وخاصة نهر دجلة في بغداد اذ تجاوزت نسب التلوث حد العتبة وتأثرت محافظات جنوب العراق تبعاً لذلك نتيجة رمي المياه الثقيلة الخاصة بالمناطق الحضرية ومجاري المستشفيات والصناعة، إضافة الى تأثر مياه شط العرب باللسان الملحي القادم من الخليج نتيجة شحة المياه.
 - غياب الرؤية الموحدة والتنسيق الكافي بين الجهات المعنية في رسم وتنفيذ السياسات المائية الداخلية والخارجية انطلاقاً من المواد الدستورية، والقوانين النافذة، والانظمة، والتعليقات.



رؤية الأمم المتحدة

لخصت الأمم المتحدة رؤيتها لأسباب شحة المياه واهم التحديات والحلول المقترحة كآتي:

- الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي المفتاح لمعالجة مشكلة المياه في العراق.
- ضمان قدرة المجتمعات على الصمود أمام زيادة ندرة المياه مع ضمان وحماية وتعزيز النظام الطبيعي، وخدمات الأنظمة البيئية المرتبطة به.
- ضمان استمرار القنوات الدبلوماسية الخاصة بالمياه مفتوحة باستمرار للتفاوض والتبادل عبر الحدود كفتح لتأمين تدفق المياه في نهري دجلة والفرات.
- تحديث وتوسيع محطات معالجة المياه، ودعم اطر الإنفاذ والانهراط في حملات التوعية العامة والحوار.
- التكيف مع التغير المناخي يفتح مجالاً للتعاون يتجاوز توزيع الموارد وحصص المياه، ويمكن للمشاريع المشتركة متعددة الأغراض بين الدول المتشاطئة أن تساعد في إدارة موارد المياه بطريقة أكثر كفاءة.
- الحصول على بيئة نظيفة وصحية حق إنساني عالمي، مع الاعتراف بوجه التحديد على حق الحصول على المياه النظيفة.
- يجب أن لا يكون موضوع المياه مصدراً للنزاع، بل مجالاً للتعاون.
- الأمم المتحدة في العراق مستعدة للنظر في طلبات الدعم في المقترحات الناتجة من ورشة العمل في مشروع ظماً العراق.
- تدعو الامم المتحدة جميع الجهات المعنية من المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع العالمي، والقطاع الخاص للمشاركة في (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه) الذي سيعقد في العام القادم 2023 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وستشارك في استضافته كلاً من طاجيكستان وبولندا.



مخرجات الورشة الأولى - الحلول والمعالجات المقترحة

أولاً: رفع كفاءة إدارة المياه

- رفع كفاءة إدارة المياه من خلال الحزم في التشغيل والسيطرة على الهدر (التجاوزات الإدارية المركزية) وتقليل النقاط الحاكمة في عملية التشغيل (مآخذ مياه الشرب مثلاً) وإدارة نوعية المياه (تلويث وخط المياه) مع تبسيط آليات إقرار المشاريع المائية وتنفيذها.
- ضغط الاستهلاك من خلال خفض ضائعات شبكات نقل مياه الري (نظام الري المغلق) وتغيير وتحسين أساليب الري المحلي (تقنية الري التسوية الليزرية) وتسعير مياه الري (تشريع حوافز) مع تقليص ضائعات مياه الشرب.
- ضرورة تشكيل المجلس الوطني للمياه لرسم السياسات المائية والتنسيق بين القطاعات المعنية وتبني رؤية واحدة لكل القطاعات.
- استخدام مياه البحر: دراسة مقترح تحلية مياه البحر بمعدل 5 مليون م³/يوم خلال العقد القادم لمواجهة الشحة.
- إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لتوفير 2.8 مليار م³/السنة واستخدامها في التشجير واغراض أخرى.
- التوسع في استخدام المياه الجوفية بشكل مدروس في مواسم الشحة ويجب أن لا يتكرر سياق زراعة 4 مليون دونم بالاعتماد على المياه الجوفية لأنها خزين استراتيجي للبلد. لذا يقتضي الأمر مقارنة حكيمه وتحديث في الدراسات الاستراتيجية سواء كانت المياه السطحية او المياه المخزنة.
- الاستمرار في استكشاف المياه الجوفية العميقة والعبارة للحدود والتعاون مع وزارة النفط من خلال نمذجة المياه اثناء الحفر ولكافة التكوينات وخاصة العميقة منها.
- الاستثمار الصناعي في مواقع مختارة -زيادة معدل الساقط المطري 10% - تحسين الغطاء النباتي والري الديمي وحصاد المياه.

ثانياً: إدارة الموارد المائية والزراعة

- الاستعداد إلى التكيف مع شحة المياه من خلال زيادة مرونة النظم وهذا يحتاج إلى تحديث مجموعة من السياسات والممارسات والمشاريع التي تهدف إلى تعديلات من شأنها تحسين ورفع كفاءة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.



- تبني مبدأ الادارة المركزية للموارد المائية مع عدم إغفال مشاركة المؤسسات المحلية في الإقليم والمحافظات وكذلك المؤسسات الغير الرسمية كالقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان مشاركة حقيقية واسعة.
- التنسيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن إدارة الموارد المائية وصياغة قانون جديد بين المركز والاقليم و تشكيل فرق عمل من أكاديميين وتطبيقين لإنضاج التوجهات في تحقيق التكامل بين السياسات بين المركز والاقليم لضمان فائدة قصوى من الإيرادات المائية وتجنب الهدر ومنها دراسة انشاء سد على الزاب الكبير (سد بجمه).
- إنشاء شبكات الري والبزل النظامية وإقامة البنى التحتية وقنوات الري المبطن، ومعالجة تقادم وتكسر شبكات الري القديمة فمثلاً ان استهلاك شال بغداد يفترض ان يكون في حدود 20 متر مكعب بالثانية بموجب الدراسة الاستراتيجية ولكن المنطقة تستهلك فعلياً 60 متر مكعب بالثانية الوقت الحاضر بسبب تقادم وتكسر الشبكات.
- استخدام منظومات الري الحديثة والعمل بنظام الري المحوري لتحقيق نسبة 50% وذلك من خلال زراعة 3 مليون دونم من الحنطة بالري الحديث والذي يحتاج الى 20 ألف منظومة، بدلاً من زراعة 9 مليون دونم بالري السحي وعلى الحكومة دعم المزارع لشراء المنظومات الحديثة.
- محاولة ربط غلة الإنتاج الزراعي بوحدة الحجم وليس فقط بوحدة المساحة. والاستفادة من تخصيصات وزارة الزراعة لدعم الأعلاف للحيوانات الكبيرة، وضمان أن يكون أصحاب الأغنام والأبل والجاموس والأبقار هم المستفيدون والشراخ المستهدفة من الدعم، وهذا لا يتم الا بالقضاء على الفساد الصادر من بعض الموظفين.
- دعم عودة الجمعيات الفلاحية وتفعيلها والاهتمام بها باعتبارها المنفذ الوحيد إلى الفلاح لطرح مشاكله وهمومه وإعادة هيكلتها.
- معالجة مشاكل ملكية الأراضي الزراعية والتحول الى سياسة استثمار المساحات الكبيرة للزراعة وليس فقط الاعتماد على الاراضي الصغيرة التي تعمل بمبدأ تجزئة الملكية، مع الاستمرار بدعم أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة.
- دعم انشاء شركات زراعية من القطاع الخاص او بالمشاركة مع شركات اجنبية رصينة، تخضع لقانون الشركات العامة رقم (22) مادة (35) على ان تستخدم التقانات الزراعية الحديثة، وتستخدم العمالة العراقية المختصة.



- التأكيد على اخراج بحيرات التثارت والحبانية والرزاة من النظام الهيدرولوجي في العراق بسبب شحة المياه وحجم التبخر العالي فان الغرض الذي تم انشاء بحيرة التثارت قد انتهى حيث كان استخدامها عند الفيضان.
- تخصيص موارد كافية لكل محافظة للأغراض كافة، استناداً الى عدد السكان ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، مع التأكيد على تخصيص كمية المياه اللازمة لإنعاش الاهوار، وعلى ان لا تقل عن 5 مليار م3 سنوياً مما يتطلب مراجعة القوانين الحالية وتشريع قوانين جديدة تتعلق بهذا الامر وتفعيل انفاذ القانون.

ثالثاً: تلوث الأنهار

- مياه الصرف الصحي: فصل شبكات الصرف الصحي عن شبكات الامطار لمنع الفيضانات خاصة في العاصمة بغداد لتقليل الضغط على مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة منها كون تلوثها اقل مما يتطلب معالجة قبل رميها الى الأنهار. فالعراق يطرح يومياً 5 ملايين متر مكعب من المياه الثقيلة أي ما يعادل 50 متر مكعب بالثانية (بمحدود 15% من طاقات نهر دجلة في المحافظة) مباشرة الى النهر وتتركز آثارها الكبيرة في مناطق الوسط والجنوب.
- مياه الصرف الصحي من المستشفيات: تحريم تصريف مياه الصرف الصحي من المستشفيات والمرافق الصحية الى الأنهار الا بعد معالجتها وحسب المعايير الدولية.
- المياه الصناعية: منع تصريف مياه الصرف الصناعي الى الأنهار الا بعد معالجتها وحسب المعايير الدولية.
- اللسان الملحي: ضمان تدفق مياه الى شط العرب بمعدل لا يقل عن 70م3 بالثانية لصد اللسان الملحي، وهو ما اوصت به الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي 2015-2035 واستكمال دراسة انشاء سد على شط العرب او سدة قاطعة.
- مياه البزل الزراعية: معالجة مياه البزل وفق الضوابط والاستفادة منها للاستعمالات الأخرى.

رابعاً: جفاف الاهوار

- اشارت الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي الرطبة (SWLRI) حاجة الأهوار إلى أكثر من 5 مليار متر مكعب من الماء بالسنة لإغمار 2000 كم مربع في حالة السنة الرطبة المعتدلة، لكن في حالات الجفاف تقل المياه الواصلة للأهوار والمياه الواصلة للزراعة، فوضعت (سورلي) ثلاثة سيناريوهات لإدارة الجفاف في الاهوار:



- حالة الجفاف الاعتيادي وهو عندما يكون مستوى الماء في السدود الرئيسية بين 6.770 الى 9.220 مليار متر مكعب، اذ يتم تخفيض الاهوار بمقدار 30% ويعطى 70% من الحصة المقررة في سوري، ويتم تخفيض الزراعة بنسبة 10% وتعطى 90% من الحصة المقررة بسوري
- حالة الجفاف المتوسطة: إذا انخفضت المياه بالسدود الرئيسية وأصبحت بين 4.000 الى 6.770 مليار متر مكعب فسيتم تخفيض الأهوار بنسبة 75% وتعطى 25% وتخفيض الزراعة بنسبة 50% وتعطى 50%.
- حالة الجفاف الشديد: وإذا انخفضت كمية المياه في السدود الى 4 مليار وأقل بحيث لا تظهر قواعد التشغيل، سيتم تقليل الأهوار بنسبة 90% وتعطى 10% من حصتها بسوري، والزراعة يتم تقليلها إلى 75% وتعطى 25% من الحصة التي تحتاجها من المياه.
- وحسب السيناريو الأخير فستكون حصة الأهوار هي 10% وسيكون مقدارها السنوي 510 مليون متر مكعب، لكن ما تُطلق اليوم للأهوار مرعبة وغير عادلة وهي الحوزة 1 متر مكعب لأربعة مغذيات، المشرج والمسيحي وأم الطوس والزبير، الأهوار الوسطى أقل من 1.5 متر مكعب، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الأهوار العراقية، علماً أنّ الأهوار عندما دخلت على لأحة التراث العالمي في المؤتمر الأربعين لليونسكو في إسطنبول، اعتمدت على أربع توصيات لقبول الأهوار، وكانت التوصية الأولى هي توفير الحد الأدنى من المياه لإدارة النظام الإيكولوجي.

ومن اجل ضمان ديمومة الاهوار، اقترح المشاركون:

- تأسيس هيئة مستقلة للأهوار العراقية تعنى بملف الأهوار وتمتع الوضع المتجزئ للمنطقة وتشتيت المهام على الوزارات والقطاعات المختلفة، وتشريع قانون يسمى (قانون صون الأهوار العراقية)، وفي هذا السياق المطالبة بتحويل مركز إنعاش الاهوار الى هيئة مستقلة لتسهيل تنفيذ القرارات والحد من التقاطع مع عمل الوزارات الأخرى.
- إعلان حالة الطوارئ في مناطق الأهوار سيما في فصل الصيف لإيجاد الحلول لإبقاء سكانها، فالكثير منهم شردوا وفقدوا مصادر العيش، وأصبحت بعض المحافظات العراقية لا تستجيب لطلباتهم قبول بالدخول إلى مدنهم على أنهم سكان مهاجرون داخل البلد. لذا يتعين اجراء تحقيق موسع لمعرفة الأسباب الحقيقية لجفاف الاهوار والإسراع بتعويض المتضررين من عرب الاهوار وتوفير مستلزمات بقائهم. ويجب ان يشمل السكان تحت مظلة الرعاية الاجتماعية لوزارة العمل ويتم اعطائهم رواتب لحين تحسين الوضع في الأهوار وكذلك شمولهم بقانون (140) الخاص بال عشرة ملايين لتحسين أوضاعهم.



- استثمار خدمات النظم الطبيعية في منطقة الاهوار: تضم الاهوار ثروه حيوانية كبيرة وتشغل عدد كبير من سكانها المحليين. و تصدر لوحدها ما يقارب من 100 – 150 طن من الأسماك يوميا، لذلك تعتبر منطقة الأهوار سلّة العراق الغذائية، ففي قضاء الجبايش وحده هناك 1500 صياد سمك، فقد اغلهم مصادر عملهم نتيجة شحة المياه والجفاف.
- مراجعة خطط إدارة المياه لزيادة الحصص المائية للأهوار خلال أوقات الشحة نظراً لأهميتها الاقتصادية، فوارداتها الزراعية اضعاف وارادات الاراضي الزراعية الاخرى. إضافة الى أهميتها السياحية والتي إذا استثمرت جيداً فستكون قبلة للسواح من مختلف انحاء العالم لشهرتها العالمية الواسعة وبذلك تضاعف كثيرا من مردوداتها الاقتصادية.
- مطالبة الحكومة العراقية بإدارة ملف الاهوار بشكل استثنائي لأهميتها التاريخية والتراثية ودورها الحيوي في الحد من تغير المناخ وتأثيراته، إضافة الى انه التزام دولي على العراق بعد ضمها الى لائحة التراث العالمي اليونسكو والحيلولة دون إخراجها من اللائحة. واستثمار السياحة البيئية في الاهوار العراقية.
- استخدام وتخليق مياه المصب العام لرفد بعض الاهوار بالمياه ولمعالجة بؤر التصحر بين محافظتي المثنى وذي قار ولتعزيز العجز الحاصل في مياه نهر الفرات والاهوار.

خامساً: التشريعات القانونية لسلامة الإدارة المائية والبيئية

- الإسراع بتشكيل المجلس الوطني للمياه ليتولى إدارة ملف المياه من جوانبه السياسية والدبلوماسية ووضع وإقرار السياسات والخطط ومتابعة تنفيذها، وغيرها من الأمور التي وردت في مشروع القانون لعام 2012.
- إعادة النظر والمراجعة في المنظومة القانونية واستكمالها بحسب مواد الدستور لقانون رقم 114.
- دعم لتوجهات لجنة الزراعة والاهوار في مجلس النواب لإنجاز الملفات التشريعية المعروضة امام اللجنة لضمان الاستخدام الرشيد للمياه للأغراض الزراعية واستخدام تقنيات الري الحديثة ومعالجة شحة المياه.
- دعم حماية البيئة: يجب إعادة النظر بقانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لعام 2009 لمعالجة الثغرات فيه، وأن تكون غرامات تلوث عالية جداً وتضاعفية وأكبر من الموجودة (هناك مبدأ عام أنّ الملوّث يعزّم، وبسبب ان قيمة الغرامات قليلة وخاصة على الشركات النفطية فان الملوّث يدفع الغرامة وهي أسهل مما يذهب لمعالجة المشكلة).



- الدعوة بالإسراع الى تشريع قانوني للتحويل الى الري الحديث في وزارة الزراعة ومشروع قانون الري المتعلق بوزارة الموارد المائية اعتقاداً بأن القانونين سيمتثلان قفزة في واقع القطاع الزراعي وإدارته وتغير نمط الري السيجي إلى نمط الري الحديث وبالتالي رفع مستوى كفاءة الري إلى المستوى المطلوب القضاء على ظاهرة الهدر المائي.
- استثمار الاتفاقات الدولية ذات العلاقة بالمياه كاتفاقية استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية لسنة 1997 واتفاقية هلسنكي لعام 1992 وكذلك اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة لعام 1970 وغيرها من الاتفاقيات لدعم موقف المفاوض العراقي.
- تقوية العقوبات المنصوص عليها في القوانين والقرارات والتعليقات المتعلقة في الموارد المائية فضلاً عن تقوية الرادع لمنع المخالفين.
- تشريع قانون صون الاهوار العراقية ل حمايتها من الجفاف ويتضمن تجريم تحفيف الاهوار حتى لا تتكرر جريمة النظام السابق لاي سبب من الاسباب.
- القضاء على التجاوزات غير القانونية على الانهر ومنها احواض صيد الأسماك، وتكون سببا في عدم وصول الحصة المائية للأهوار، وزارة الموارد المائية تخصص حصة للأهوار، اذ يتم إطلاق 10% وتصل إلى الأهوار صفر بسبب التجاوزات في المشرح والكحلاء وايضاً في أبو زرك.

سادساً: بؤر التصحر في جنوب العراق: معالجات مقترحة لبؤر التصحر بين محافظتي المثنى وذي قار

- أولاً: دراسة زراعة نبات البونيكام، وهذا النبات أثبت نجاحه في العديد من الدول التي لديها مساحات متصحرة ك بعض دول الخليج العربي منها الكويت والسعودية وعمان، وكذلك مصر، وأثبتت بعض البيانات نجاح زراعته محلياً، وتتميز بكونه مرتفع ويعتبر كمصد للرياح، ونسبة البروتين عالية فيه، وعدد حشائشه كبيرة، وكثافته النباتية عالية، ووزنه الأخضر يصل بحدود 24 طن بالدونم الواحد.
- ثانياً: قيام دائرة مشروع الكتبان الرملية بناحية الفجر التابعة لدائرة الغابات والتصحر، بالتعاون مع مديرية الزراعة في محافظة ذي قار والمثنى بنصب مضخات مترية أو نصف مترية على عمود المصب العام بعد شق قنوات متفرعة.
- ثالثاً: في حالة عدم توفر الحصة المائية وندرة توفر مصادر المياه ضرورة أن تثبت الكتبان الرملية بالطرق الحديثة باستخدام أسلوبيين، أسلوب السداد الترايبية وهو عمل سداد بارتفاع 2.5 وعرض 4 متر بشكل متعامد مع اتجاه الراج، وتكون أطوال السداد بين 250 – 500 متر، وايضاً عمل خنادق بعمق 3 متر وعرض 2 متر حتى يمكن لهذه الخنادق بعد هذه



السداد إذا كانت هناك رقائق رمال قافزة أو متحركة يمكن اصطياها من خلال الخنادق خلف السداد، وأسلوب التغطية الطينية.

رابعاً: تنسيق الجهد الوطني والإقليمي من خلال تشكيل فريق موحد من لجنة الأمر الديواني (73) لسنة 2020 ويكون تنسيق هذا الجهد مع المنظمات الدولية وهي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للاستيطان (UN-Habitat) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) والبنك المركزي العراقي ومعهد العلمين للدراسات العليا، لوضع خطة متكاملة وفق دراسة علمية ميدانية تحدد الأهداف والأسبقيات والمراحل.

خامساً: قيام الجامعات والمراكز البحثية بالمحافظات المعنية بدراسة مشكلة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة ونظيراتها في المؤسسات العلمية والبحثية في دول الجوار الإقليمي، وخاصة الكويت التي تعاني من نفس المشكلة، لغرض استنباط أصناف وتراكيب وراثية متحملة للملوحة.

سادساً: نصب محطات لمعالجة وتحلية مياه المصب العام للاستفادة منها في زراعة المناطق المحاذية لمنطقة التصحر.

سابعاً: السياسات المائية لدول الجوار

إعادة النظر بالسياسات الحالية في التفاوض على المياه المشتركة والاتفاق على الإدارة المشتركة لأحواض الانهر.

الإسراع بعقد لقاءات على اعلى المستويات مع الجارتين تركيا وإيران لإطلاق كميات من المياه لإنعاش الاهوار كالتزام وواجب انساني للحفاظ عليها وانها تمثل تراثاً للإنسانية جمعاء إضافة الى دورها في الحد من التغير المناخي.

الحاجة الى تشكيل فريق تفاوضي دائم مسلحاً بالمعرفة والقدرات التفاوضية من الجهات المعنية حسب المعايير المطلوبة، وتتولى وزارة الخارجية قيادة الفريق بعد وضع استراتيجية وطنية للتفاوض/التعاون، ويطلب من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تدريب الفريق، ويكون الفريق مسؤولاً امام اللجنة عن سير المفاوضات.

دعم المطالبة بزيادة الإيرادات المائية من دول المنبع على أساس القوانين الدولية، وربط سياسة العراق التجارية بمواقف تلك الدول تحقيقاً للمصالح المشتركة.



ثامناً: التغيير المناخي

- الإسراع في الاستثمار في المشاريع التي تحد من تغير المناخ ومنها: الحد من حرق الغاز المصاحب والاستثمار في الطاقة النظيفة وغيرها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد.
- الشروع في خطط استجابة للتغير المناخي وأدراج قلة المياه كمكون ذو اولوية ويجب تخصيص موازنات كافية لهذه المواجهة.
- التركيز على رؤية واضحة لاستخدام محاصيل استراتيجية تتعلق بالحد الأدنى من الامن الغذائي والتي لا تتطلب الكثير من الموارد المائية ولها القدرة على مواجهة التغير المناخي.
- التركيز على ضرورة إعادة العمل بسياسة وزارة الزراعة باستصلاح الأراضي وإيقاف المد الصحراوي وتمكين دائرة التصحر والغابات لأداء المهام المناطة بها والتركيز على قطاع التصحر والغابات لان الغطاء النباتي واحد من اهم الاسلحة لمواجهة التغير المناخية.
- التعاون مع منظمات المجتمع المدني وخصوصا الشباب في الجامعات والمدارس من الجنسين لزيادة مستوى الوعي حول تأثير التغير المناخي وسياسة ترشيد المياه.



أبرز توصيات الورشة الأولى

- الإسراع بتشكيل المجلس الوطني للمياه ليتولى إدارة ملف المياه من جوانبه السياسية والدبلوماسية ووضع وإقرار السياسات والخطط ومتابعة تنفيذها، وغيرها من الأمور التي وردت في مشروع القانون لعام 2012.
- تنضيج التوجهات بين الحكومة الاتحادية والاقليم للتكامل بين السياسات المائية وضمان أقصى فائدة من الإيرادات المائية وتجنب الهدر عبر تشكيل فرق علمية تضم خبراء وأكاديميين للخروج بصيغة تنسيقية لإدارة الموارد المائية.
- المطالبة بإدارة ملف الازهار بشكل استثنائي لأهميتها التاريخية والتراثية ودورها الحيوي في الحد من تغير المناخ وتأثيراته، والتزام دولي على العراق لديمومتها والحيلولة دون إخراجها من لائحة التراث العالمي اليونسكو، وتحمل جميع الأطراف إيجاد المعالجات الاستثنائية لإيصال المياه اليها بمحدودها الدنيا وخاصة في فصل الصيف. والعمل على تشريع (قانون الازهار العراقية) لحمايتها من الجفاف على ان يتضمن عقوبات على من يتسبب في تجفيفها.
- معالجة تردي نوعية المياه عبر التعاون مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في توفير معالجات عملية عاجلة تحد من ملوثات الأنهار نتيجة رمي مياه الصرف الصحي والمخلفات الصحية والصناعية في الانهار. وإلزام الأطراف كافة ضمن جدولة زمنية للتخلص منها تدريجياً.
- الشروع في خطط استجابة للتغير المناخي الإسراع في الاستثمار في المشاريع التي تحد من تغير المناخ ومنها: الحد من حرق الغاز المصاحب والاستثمار في الطاقة النظيفة وغيرها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا الصدد. وأدراج قلة المياه كمكون ذو اولوية ويجب تخصيص موازنات كافية لهذه المواجهة والتحول من وفرة المياه الى ندرتها والانتقال من استراتيجية إدارة الفيضانات الى استراتيجيات إدارة الجفاف.
- ضمان حصة العراق المائية عبر تشكيل فريق تفاوضي مسلح بالمعرفة والقدرات التفاوضية من الجهات المعنية وحسب المعايير المطلوبة، وتتولى وزارة الخارجية قيادة الفريق بعد وضع استراتيجية وطنية للتفاوض/التعاون، ويطلب من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تدريب الفريق، ويكون الفريق مسؤولاً امام المجلس الوطني للمياه او اللجنة العليا للمياه عن سير المفاوضات.

